الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة الهمجية

الحلقة العاشرة

الأصولية الإحدى عشرية ومناهضة القائلين بتحريف القرآن

كيف تم تضعيف ألف خبر كخردة

4.2)المحاولات اليائسة للخروج من السجن المفهومي

ظل موقف الأصولية الإحدى عشرية الحديثة النشأة في المذهب، على ما سيأتي، متميـــزاً عن موقف الأخبارية العام ونمت أفكارهم مع نمو تيار جناحهم ضمن المذهب.

وكان لا بد لهم، إن عاجلاً أو آجلاً، أن يتخذوا موقفاً من الأخبارية في مقولتهم الـــشنيعة ب **تحريف القرآن**.

وأول قول يمكن أن نرصده تاريخياً في هذا الصدد، هو قول أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الشهير بلقب "الصدوق" (ت: 381 هـــ) في: "اعتقاداته"[1]:

اعتقادنا في القرآن أنه كلام الله ووحيه وتنزيله وقوله وكتابه، وأنه لا يأتيه الباطل من بـــين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم عليم، وأنه القصص الحق، وأنه لقول فصل وما هو بالهزل، وأن الله تبارك وتعالى محدثه ومنزله وربه وحافظه والمتكلم به، اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين، وهو ما بين أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك. ومبلغ سوره عنـــد الناس مائة وأربع عشر سورة، وعندنا أن "الضحى" و"ألم نشرح" سورة واحدة، و"لإيلاف" و "ألم تر كيف" سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب!.

قلت:

[1] أنظر: الشيخ الصدوق: "الاعتقادات" ص. 92،

أولاً: قد مر بنا في الحلقة عشرة رد الميرزا النوري على مثل هذا التصريح!، بكون الصدوق نفسه لا يحتاط من إيراد بعض هذه الأخبار التي يشتم منها **التحريف** في بعض مؤلفاته!.

ثانياً: كون هذا الميرزا، لا زال موثقاً عندهم!، حتى أنهم أكرموه بدفنه برحاب المشهد الرضوي، وزعموا له **كرامات!** حصلت بعد موته!.

وسوف ننتظر مرور أزيد من نصف قرن آخر، قبل أن يؤكد الشريف المرتضى علي بن الحسين (ت: 436 هـ) هذا الموقف المبدئي من جديد بقوله:[2]

إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة. فإن العناية اشتدت، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية. وعلماء الإسلام قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من: إعرابه، وقراءته، وحروفه، وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد. إن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن،(...) حتى عين النبي ﷺ جماعة من الصحابة على حفظهم له، وكان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ، عدة ختمات. وكل ذلك يدل بأدنى تأمل، على أنه كان مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبثوت، (...) وأن من خالف من الإمامية والحشوية، لا يعتد بخلافهم. فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها!!، لا يُرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته.

قلت:

[2] أنظر الطبرسي في "مجمع البيان" (1: 15) طبعة مدينة صيدا، لبنان.

فهذه كانت أول إشارة **إلى ضعف الأخبار الواردة في التحريف**، وإن لم يعرج عليها المرتضى بأية درجة من التفصيل.

وسيأتي بعده بربع قرن: أبو جعفر الطوسي (ت: 461 هـ)، منتصراً لهذا الاتجاه، وليدلي بدلوه في المسألة بقوله[3]:

وأما الكلام في زيادته ونقصانه، فمما لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، وأما النقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى، وهو الظاهر من الروايات. غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة (الإحدى عشرية) والعامة (السنة) بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها (الأخبار) الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنه وترك التشاغل بها، لأنه يمكن تأويلها. ولو صحت، لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلوم صحته، لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه. ورواياتنا متناصرة على قراءته والتمسك بما فيه، ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه. (...) وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته، فينبغي أن يتشاغل بتفسيره، وبيان معانيه وترك ما سواه.

قلت:

وليلاحظ القارئ ما للطرفية السياسية في خروج هؤلاء بمثل هذه الأقوال التي تخالف في ظاهرها ما قد أجمعت عليه الطائفة قبلهم.

فالصدوق والمرتضى والطوسي مثلوا في عصرهم أهم الرجالات التي تأسست على أفكارهم نظرية الإحدى عشرية اللاحقة، وكلهم عاشوا إبان سيطرة **الدولة البويهية الشيعية** على مقاليد الحكم في **الخلافة العباسية**، لأزيد من قرن من الزمان (334 هـ

[3] أنظر الطوسي في مقدمة كتاب: "التبيان في تفسير القرآن" (1: 3)

– 447 هـ). وكانت إحراجات حكم **أهل السنة** ضمن الخلافة العباسية، تستدعي مثل هـذا الموقف، حال ما يحصل دائماً في مثل هذه الظروف.

ولنا سابقة تاريخية في موقف الإسكندر المقدوني (356 ق.م – 323 ق.م)، المناوئ لما جبل عليه الآثينون، سكان مدينة آثينا الإغريقية من احتقارهم للأجنبي والتعالي عليه، بحكم ضيق أفقهم وعزلتهم، وموقفه المتفتح من هذه الشعوب، بعد أن أصبح يحكمهم ضمن إمبراطورية متعددة الشعوب والأجناس.

قلت:

ثم توالت مثل هذه التأكيدات مع مرور الزمن واشتداد عود الأصولية في المذهب.

وهكذا ستنتشر هذه المقولة التقويمية في المذهب، وتؤلف حولها الكتب، ما انتشرت نقيضتها عند الأخبارية من قبل، كما سنجد عند كل من:

(1) عبد الجليل القزويني الرازي (من القرن السادس الهجري) في كتاب "النقض"[4]،

(2) وعلي بن موسى بن جعفر الشهير بلقب: ابن طاووس (ت: 664 هـ) في كتاب: "سعد السعود"،

[4] أنظر بالخصوص الصفحات: 136، 180، و271.

(3) والعلامة الحلي: جمال الدين، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (ت: 726 هـ/1325 م) في "أجوبة المسائل المهنائية"،

(4) والفيض الكاشاني (ت: 1091 هـ/1680 م) في تفسير "الصافي"،

(5) وإبراهيم بن الحسين بن علي الدنبلي الخوئي (ت: 1325 هـ/1907 م) في كتاب: "البيان في تفسير القرآن"،

(6) وأحمد بن علي بن الرضا بن موسى بن جعفر، الملقب بكاشف الغطاء (ت: 1344 هـ/1926 م) في "كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء"،

(7) والشيخ محمد جواد بن حسن بن طالب بن عباس البلاغي النجفي الرّبَعي (ت: 1352 هـ/1933 م) في تفسيره: "آلاء الرحمن"[5]،

(8) والشيخ محمود بن أبي القاسم الطهراني في: "كشف الارتياب في رد فصل الخطاب"،

(9) وآية الله الشيخ حسن حسن زادة آملي في كتاب: "فضل الخطاب في عدم تحريف كتاب رب الأرباب"، حيث يردان مباشرة على كتاب الميرزا النوري في كتابه: "فصل الخطاب"،

(10) ومحمد حسين الشهرستاني في: "رسالة في حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف"،

(11) ومحمد هادي معرفة في: "صيانة القرآن من التحريف"،

(12) وعلي الميلاني في كتاب: "التحقيق في نفي التحريف"،

---

[5] وقد أورد قائمة بأسماء من قالوا بعدم التحريف وإلى زمنه من أمثال: محمد بهاء الدين العاملي، المعروف بالشيخ البهائي (ت: 1030 هـ)، ومحمد بن الحسن الشهير بلقب: الحر العاملي (ت: 1140 هـ)، وزين الدين البياضي وغيرهم.

(13) والشيخ اللبناني الجنوبي: محسن بن عبد الكريم بن علي الأمين الحسيني العاملي

(1284هـ/ 1371 هـ/1952 م) في كتاب: "أعيان الشيعة"، وهو أيضا مؤلف لكتاب: " نقد الشيعة(الشيعة بين الحقائق و الأوهام)"

(14) ومحمد حسين الطباطبائي (1309 هـ/1892 م - 1402 هـ /1982)

في:

"الميزان في تفسير القرآن" ،.....وغير هؤلاء.

إلا أنهم ظلوا جميعاً يعملون تحت **مظلة التناذر الأسطوري عامة**، ولم ينتقلوا قط إلى مرحلة النقد التاريخي المنهجي المطلوب، عدا من قلة معزولة معاصرة في أيامنا هذه، حوربت في المهد، كما حوربت كتبها، حال:

أ) السيد هاشم معروف الحسيني في كتاب: "**الموضوعات في الآثار والأخبار**"

،

ب) والدكتور **موسى الموسوي** (1348 هـ/1930 م – في كتاب:

"**الشيعة والتصحيح**" ، " و" **الثورة البائسة**"

،

ت) والحوزي: السيد **أحمد الكاتب** (1372 هـ/ 1953ـ.....)

في: "**تطور الفكر الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه**

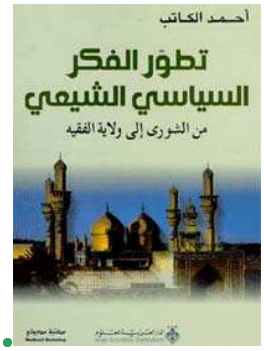

قلت:

وقد جاء في بيان أخير أصدره السيد أحمد الكاتب ما يلي[6]:

ونوجز عقيدتنا بما يلي:
- نشهد أن لا إله إلا الله، محمد رسول الله.
- نؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين جميعا.
- نلتزم بالإسلام عقيدة ومنهاجا وقيما وعبادات وأحكاما وأخلاقا.
- نؤمن بخاتمية نبوة النبي محمد (ص) كما جاء في القرآن الكريم:" مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا " الأحزاب 30 وأن الرسالة الإسلامية قد ختمت بمحمد (ص)، كما أن الوحي قد انقطع من بعده، وأن الناس مكلفون باتباع القرآن والسنة الصحيحة والعقل السليم.

- نؤكد على سلامة القرآن الكريم من التحريف والتلاعب والزيادة والنقصان .وأن الله تعالى قد تكفل بحفظه حيث قال:
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر 9.
وأن كل ما قيل أو ورد في الكتب الغابرة هي أحاديث ضعيفة وضعها الغلاة في تراث أهل البيت.
وقد قام علماء الشيعة عبر التاريخ بنقد تلك الأحاديث والتبرؤ منها.
ونأسف لاستمرار بعض خصوم الشيعة بترديد أسطورة تحريف القرآن، واتهامهم بها عبر التاريخ، واستعمالها أداة لضربهم واتهامهم بالكفر وانحراف العقيدة.

4.3) كيف تم تضعيف ألف خبر كخردة

من جملة ما يحسب لصالح التيار الأصولي الجعفري في تقويميته ضمن المذهب، وقوفه على **اختلاق وفبركة جل الروايات القائلة بتحريف القرآن**.

---

[6] أنظر:
البيان الشيعي الجديد
أحمد الكاتب
الاثنين 9 آذار (مارس) 2009
على الرابط التالي: {http://www.metransparent.com/spip.php?page=article&id_article=5682&lang=ar }

يقول الميرزا مهدي البروجردي صاحب: "كتابات ورسالات حول إثبات عدم التحريف" بأنه:

عدّ روايات التحريف، فرأى أن أكثر من 188 منها تنتهي إلى المغالي المتهالك **أبي عبد الله السياري**[7].

قلت:

بل إن روايات هذا المغالي أكثر من هذا العدد بكثير![8].

ومن الرواة الآخرين لأخبار التحريف، **المضعفين** عند أصحاب علم الرجال: الرجل الملعون من طرف الصادق بألف لعنة، كل لعنة منها بألف لعنة! وهو:

أ) **يونس بن ظبيان الكوفي**[9]،

ب) وأبي عبد الله، **محمد بن الحسن بن جمهور العمي البصري**[10]،

---

[7] هو أبو عبيد الله الكاتب البصري أو القمي من أصحاب الحسن العسكري.. قال عنه النجاشي ص. في رجاله ص. 80: {ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفو الرواية، كثير المراسيل}. وقال ابن الغضائري في رجاله: (5: 149) : {ضعيف متهالك غال منحرف} وقال ابن داود في رجاله 39/423: {كان يقول بالتناسخ}.

[8] أنظر كتاب: **الشيخ رسول جعفريان: "اكذوبة تحريف القرآنبين السنة والشيعة"**

افلكتروني على هذا الرابط: {http://www.ahl-ul-bayt.org/Final_lib/arabic_books/20/Tahref.htm}

[9] قال النجاشي في رجاله ص. 1210/448: {ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه}. وقد جاء لعنه على لسان الصادق في رجال الكشي 672/363: {لعن الله يونس بن ظبيان ألف لعنة تتبعها ألف لعنة}. وقال بن الغضائري في رجاله (2: 284): {كوفي غال وضاع للحديث، لا يلتفت إلى حديثه}. أنظر هاشم معروف الحسيني في كتاب:" الموضوعات في الآثار والأخبار"، ط. أولى: 1973 م ص. 241. ورجال ابن داود 548/528، ورجال الحلي (2/260).

[10] قال النجاشي ص. 238: {ضعيف في الحديث، فاسد المذهب}. وقال ابن الغضائري (5: 186): {غال فاسد الحديث، لا يكتب حديثه. رأيت له شعرا يحل فيه ما حرم الله عز وجل. ونقل الحلي في رجاله 18/251 كل هذه الأقوال.

ت) و**المنخل بن جميل الأسدي**، يباع الجواري الكوفي[11]، وغيرهم.

وقد جمع الميرزا النوري في "**فصل الخطاب**" روايات الشيعة الموحية بالتحريف، فبلغت عنده حوالي **ألف رواية!**. وقد تتبعها بعض أصوليي الإحدى عشرية فوجدوا أن **320** رواية منها ترجع إلى **السياري** وحده، وأن أكثر من **600** منها مكررة إما لتعدد المصدر أو الطرق، وأنهم بعد إسقاطهم لما رواه **السياري** أو ورد ضمن المكررات، ظلت لديهم حوالي **100** رواية هي عبارة عن قراءات مختلفة أشبه بما هو وارد لدى السنة، **والذي تحمله السنة على النسخ**، من باب التفسير لقوله تعالى[12]:

﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾

وليس التحريف، كما هو منطلق الإخبارية الإحدى عشرية.

وشتان الفرق ما بين المنطلقين وبين النتائج المترتبة على كل منهما!.

قلت:

وهذا أكبر دليل، على تهافت الأخبار المولدة والمفبركة بمثل هذه الطريقة، التي أخذ عنها القارئ الآن، نظرة إجمالية وتفصيلية متكاملة، من داخل المذهب ومن خارجه.

---

[11] قال النجاشي 1127/401:: {ضعيف، فاسد الرواية، له كتاب: "التفسير"} ويرويه عنه محمد بن سنان وأحمد بن ميتم. وقال الكشي 686/368: {هو لا شيء متهم بالغلو}.

[12] سورة البقرة، الآية 106.

وثبت له من طريق قطعي أن لا عبرة بأخبار الإحدى عشرية من حيث التصديق:

1) إلا ما وافق القرآن الكريم والسنة الصحيحة المجمع عليها بين فرق المسلمين أصحاب الفقه كافة.

2) وأن كل ما تفردوا به، فهو إما هو مفبرك ومصطنع، أو مما لا يستطيعون بحال، تبين صدقه من كذبه، بمنهج موضوعي كرائز أو معيار، لما تقدم من آفات ما يعترض الرواية الجعفرية من حيث التناقض في الحكم على الرواة، أو ورود الروايات عن الأئمة في حالتي الأمن والتقية، دون إمكان الجزم بأيّها الصح!.

قلت:

وقد سبق للشيخ الطوسي (ت: 460 هـ) أن أدرك هذه الحقيقة ووعاها حق وعيها وهو يقدم للسبب الداعي إلى تأليفه لكتابه الفقهي الثالث ضمن الأصول الأربعة الإحدى عشرية وهو: "تهذيب الأحكام" بقوله[13]:

ذاكرني بعض الأصدقاء ممن أوجب حقه علينا، بأحاديث أصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده. ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه!

[13] أبو جعفر الطوسي في: مقدمة "تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد"، ط. ثالثة: 1985 م، بعناية السيد حسن الخرسان، دار الأضواء.

قلت:

وكلام الشيخ الطوسي يلخص لنا بالملموس، **الإشكالية البنيوية في الرواية الإحدى عشرية كلها**، على ما مر بنا من ملابسات فبركتها[14].

وعند هذا المفترق، يجب ألا يعزب على القارئ المستبصر، من خلال حكم الطوسي أعلاه، وما قمنا به نحن من حفريات في الموضوع، تثبيتاً لهذه الحقيقة، على خلاف ما ادعت الأخبارية الإحدى عشرية، وسوفت لقرون وقرون، من وجود فارق منهجي ونوعي بالغ الأهمية، ما بين معالجة أصحاب الحديث السنة، والإحدى عشرية للأخبار، وذلك من خلال الملاحظات التالية:

أولا: أنه لا يمكن التيقن بمورد خبر من أخبار الإحدى عشرية بأية درجة من الوثوقية النقلية والاطمئنان إليها أو والقطع بها، لظاهرة الفبركة المتفشية في المذهب، والاختلاف في تقويم الرواة، وأكثرهم من مجهولي الحال، ومن وثق منهم، وثق بالحدس والتخمين، وليس بالشهادة العدلية العيانية والحس!.

ثانياً: الاختلاف في الروايات المنسوبة لأئمة الإحدى عشرية، بخصوص نفس الحدث ونفس والواقعة. وهو ما دفع بالأصولية الإحدى عشرية جملة، إلى عدم الاعتداد بها، حتى ذهب

---

[14] وقد سبق لنا، ضمن نقديتنا الهدمية التأصيلية، انتقاد منهج الأصولي السني المعاصر: الشيخ محمد الغزالي رحمه في إيراده لمثلها، من باب التشغيب والبلبلة والسفسطة، وليس من باب البث النهائي فيها بما يشفي، لقلة بضاعته في الحديث أولاً وأخيراً، كما هو حال الأصوليين عامة، سنة وشيعة، مما ترك المجال واسعاً لتطاول جهلة أصحاب الأخبار عليهم، لقلة باعهم وبضاعتهم فيه، وهو خطأ قاتل يلابس كل الحركات الإسلامية المسيسة المعاصرة ويوقعها في الشطط والغلو، والممارسات الشاذة والخاطئة، بوعي منهم أم بدون وعي!. وفاقد الشيء لا يعطيه كما هو معلوم، فكيف بمن يتصدر للزعامة السياسية في الإسلام، وهذه حاله!؟. أنظر كتابنا: "الانقلابات البولصية في الإسلام: المعهد العالمي للفكر الإسلامي نموذجاً"، ط. أولى سنة 1997 م.

فريق منهم إلى القول ب نظرية الانسداد، ودفع بفريق آخر منهم إلـــى تبنـــي مقولـــة "التقبيح والتحسين العقليين" الذاتيين، أي استقلال العقل بمعرفة الصالح والطالح من الأمور بـــالفطرة، وبالتالي استعمال هذا الرائز لوحده في رد الأخبار.

وهو رد فعل عقلاني أصولي متطرف، كمقابل لتطرف الفبركة التخريفية الأسطورية لـــدى الأخبارية!.

ثالثاً: لا مقابل لدى السنة لمثل هذا المأزق في معالجة الأخبار.

ذلك أن رواتها وأخبارها جمعت المعطيات حولهم على المكشوف، ومـــن كـــل الأحـــزاب السياسية الإسلامية، وحتى من بعض المتطرفين المغالين منهم في أحايين، حال ما وجدنا فـــي شيوخ الإمام أحمد في "المسند" نفسه وشيوخ غيره.

رابعاً: أن اكتشاف عدم صدق بعض الأخبار من طرف بعض الرواة السنة، التي لم يقف عليها النقاد الأقدمون، تعتبر إضافة منهجية بالغة الأهمية والنفع، ولا تقدر قيمتها العملية بثمن، لأنها تتيح للناقد الخبري فرصة ذهبية فريدة، في إعادة فتح إضبارات وملفات رواتها من جديد، لإعادة تقييمهم، وتقييم مروياتهم، على ضوء المعرفة الجديدة المتحصلة من هذه العملية النقدية المستأنفة، مما يعطي للنقد الخبري حركية (دينامية) وفعالية متجددة، لا يمكن أن تحلم بها الرواية الإحدى عشرية بحال!.

وهو ما سنوضح الأجرأة العملية له إن شاء الله تعالى، أثناء إعادة الصياغة التفصيلية ل "الأنموذج المنظوري الإرشادي الإسلامي العام". ضمن هذه السلسة كتأسيس منهجي عام لها.

انتهى وتليه الحلقة الحادية عشرة

مكافحة الأصولية الإحدى عشرية لخط الإخبارية